

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٨

بشأن الموافقة على خطاب التفاهم

بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بشأن المعونة الفنية للمساهمة في تمويل مشروع

إصلاح وترميم بيت السعدي (المراحلة الثالثة)

الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفقاً على خطاب التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشأن المعونة الفنية للمساهمة في تمويل مشروع إصلاح وترميم بيت السعدي (المراحلة الثالثة) ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤١٩ هـ

(الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٩٩٨ م)

الرجوع : ف / ٣٥٤-٥/٢٥٨٦ التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٩

معالي السيد / عطافر شليم البشري المحترم

محافظ الصندوق العربي

وزير الدولة للتحفيظ والتعاون الدولي

وزارة التعاون الدولي

٨ شارع عدلى - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد :

الموضوع : خطاب تفاصي بشأن معاونة فنية مقدمة من الصندوق

العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل

مشروع إصلاح وترميم بيت السحيمي (المراحل الثالثة)

التي تشمل الحفاظ على الأبواب الأثرية في القاهرة

يسعدني إعلامكم بموافقة مجلس إدارة الصندوق العربي في اجتماعه رقم ٩٧/٣ المنعقد بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٧ على تقديم معاونة فنية لا تسترد وقدرها ٣٠٠ ألف دينار كويتي ، لتمويل المراحل الثالثة من مشروع ترميم وإصلاح بيت السحيمي ، والتي تتمثل في الحفاظ على الأبواب الأثرية في القاهرة وتشييد متحف لحفظها على أرض تخصصها الدولة .

أولاً - قيمة المعاونة وأهدافها :

١ - يقدم الصندوق العربي إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ، معاونة فنية لا تسترد قيمتها ٣٠٠,٠٠ د.ك (ثلاثةمائة ألف دينار كويتي) ، وتعرف فيما يلى بـ « المعاونة » .

٢ - تهدف المعاونة إلى تمويل المراحل الثالثة من مشروع إصلاح وترميم بيت السحيمي ، والتي تشمل إصلاح وترميم الأبواب الأثرية ، وتشييد متحف لحفظها .

ثانياً - تحديد المسئوليات:

تعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية مثلاً للحكومة المصرية (في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا الخطاب) ويشار إليها فيما يلى بـ « الوزارة » وتعتبر هيئة الآثار المصرية المستفيدة ويشار إليها فيما بعد بـ « الجهة المستفيدة » ، وتتولى تنفيذ المعونة .

ثالثاً - استخدامات حصيلة المعونة :

تستخدم حصيلة المعونة في تمويل برنامج ترميم الأبواب الأثرية الضخمة في القاهرة وحمايتها من الفساد الكامل وتشييد متحف لحفظها على أرض تخصصها الدولة ، وعمل أبواب مطابقة للأبواب الأصلية من جميع الوجوه وتركيبها في الآثار مكان الأبواب الأصلية .

رابعاً - أسلوب تنفيذ المعونة :

يتم تنفيذ عناصر المعونة على النحو الذي يتم الاتفاق عليه بين الصندوق العربي و « الجهة المستفيدة » ووفقاً للبرنامج المقترن للمشروع ويوجب الأنظمة والإجراءات المعمول بها في الصندوق العربي .

خامساً - السحب من المعونة :

١ - يبدأ السحب من المعونة بعد أن تصبح نافذة وفقاً لأحكام البند سادساً من هذا الخطاب .

٢ - ويتم السحب من المعونة وفقاً للأحكام والقواعد المتفق عليها بين الصندوق العربي والجهة المستفيدة بشأن المعونات السابقة .

٣ - سيكون مشئل الصندوق العربي في اللجنة المشرفة على تنفيذ المشروع (البند سادساً) مخولاً بإصدار تعليمات الصرف للاتفاق على أعمال الترميم ، وفقاً لما تقرره اللجنة المشرفة على المشروع .

٤ - تقوم اللجنة المشرفة بتزويد الصندوق العربي ببيان شهري عن المبالغ التي يتم صرفها من حساب المعونة على المشروع معززاً بالمستندات والوثائق المؤيدة للصرف ، هذا وسيتم ، قبل نفاذ رصيد الحساب المصرفى المشار إليه وبعد تلقى البيانات الخاصة بالصرف ، تغذية هذا الحساب من رصيد المعونة لكي يستمر العمل في تنفيذ المشروع .

سادساً - المتابعة والتقارير :

١ - تكون لجنة التوجيه والإشراف على تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع ، والتي تضم ممثلين عن الصندوق العربي والجهة المستفيدة وبعض الخبراء المختصين ، وهي المسئولة عن الإشراف على تنفيذ المشروع وفق المهام التي تحدد لها بالاتفاق بين الصندوق العربي والجهة المستفيدة .

٢ - تقدم الجهة المستفيدة إلى الصندوق العربي تقارير دورية كل ستة أشهر عن تقدم سير العمل وتقريراً نهائياً بشكل ومضمون يتفق عليه مع الصندوق عند الانتهاء من التنفيذ .

سبعاً - نفاذ المعونة :

تعتبر المعونة الفنية موضوع هذا الخطاب نافذة لأغراض السحب من تاريخ استلام الصندوق العربي أحد أصلى هذا الخطاب موقعاً عليه من قبلكم .

ثامناً - تعديل شروط المعونة :

يمسوز تعديل أي شرط من الشروط الواردة في خطاب التفاهم عن طريق خطابات يتم تبادلها بين الصندوق العربي و « الوزارة » .

تسعاً - وقف السحب من المعونة :

يعتظر الصندوق العربي لنفسه بالحق في وقف السحب من المعونة في حالة الإخلال بأى من الشروط والأحكام الواردة في هذا الخطاب ، على ألا يترتب على ذلك عدم تغطية أى نفقات يكون قد سبق للجهة المستفيدة الالتزام بها بموافقة الصندوق العربي .

في حالة موافقتكم على الأسس والشروط الواردة في هذا الخطاب ، أرجو شاكراً الترقيم على أصلى هذا الخطاب وإعادته أحدهما إلى الصندوق العربي للحفظ في سجلاته ، واتخاذ الإجراءات الازمة لتنفيذ المعونة الفنية .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،

عبد اللطيف يوسف الحمد

المدير العام / رئيس مجلس الإدارة

أوافق على ما جاء في هذا الخطاب ،

السيد / ظافر سليم البشري

وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي

محافظ الصندوق العربي بجمهورية مصر العربية